الصباح AL-SABAH

الغانم: بتعاون الجميع استطعنا إقرار هذا القانون الذي فيه

مجلس الأمة يقرب الإجماع في المداولتين الأولى

مبارك العرو: خطوة إلى الأمام حيث سيتيح توزيع 11 ألف قسيمة منها 1448 في خيطان

الغانم مترئساً جلسة مجلس الأمة أمس

حديث بين سمو رئيس الوزراء والفارس وعيسى الكندري خلال الجلسة

كتب : أحمد الهديان

وافق مجلس الأمة بإجماع الحضور في المداولتين الأولى والثانية على الاقتراح بقانون بتعديل المادة 6 من القانون رقم 30 لسنة 1965 بإنشاء بنك الائتمان الكويتي بشأن زيادة رأسمال البنك.

وقال رئيس مجلس الأمة مرزوق علي الغانم إثر انتهاء التصويت إنه "بتعاون رئيس ومقرر لجنة الإسكان وبدعم النواب وبتعاون الحكومة ممثلة في سمو رئيس مجلس الوزراء والوزراء المعنيين استطعنا إقرار هذا القانون الذي فيه خير لصالح البلاد والعباد،ونتمنى المزيد من التعاون للمزيد من الإنجاز في المستقبل".

وتوجه رئيس لجنة شؤون الإسكان والعقار النائب فايز الجمهور بالشكر إلى الحكومة لتعاونها في حل هذه القضية، مؤكدا أنها بداية الإصلاح وأن فترة الانتظار لطلبات الإسكان ستكون صفرا.

وفي تعليق له بعد موافقة المجلس على القانون قال وزير المالية عبد الوهاب الرشيد إن هذا الإنجاز "أقل من طموحنا اليوم كوزراء في الحكومة" مؤكدا مد يد التعاون مع المجلس لتحقيق وإنجاز القضايا العالقة، سواء في الإسكان أو أي قضايا أخرى.

وأكد وزير التجارة والصناعة فهد الشريعان وجود رصد لأسعار مواد البناء بشكل أسبوعي من قبل فرق التفتيش الميدانية مبينا أن الأسعار حتى الآن تعتبر معقولة.

وقال الشريعان في مداخلة له في الجلسة "طبيعي جدا في ظل الوفرة المالية أن تكون هناك ردة فعل لكن نحن محتاطون لهذا الموضوع".

وأكد الوزير أهمية التوزيع التدريجي للتمكن من متابعة الرقابة على الأسعار.

وذكر إن الوزارة قامت أخيرا بتعديل قرار اللون الأبيض العازل الذي كان يقتصر على صنف معين بما يسمح بالتعدد واستخدام الطابوق الأسمنتي العادي.

ولفت إلى قرار سابق يسمح لأصحاب القسائم باستيراد مواد البناء من الخارج.

واعتبر وزيرالشؤون وزير الدولة لشؤون الإسكان مبارك العرو القانون خطوة إلى الأمام حيث سيتيح توزيع 11 ألف قسيمة منها 1448 في خيطان إضافة إلى قطاعات "إن 5 – إن 6 – إن 7 – إن 12 " في مدينة المطلاع، مشيرا إلى أنه يتبقى في المطلاع 9 آلاف قسيمة.

وبين أنه سيتم طرح مناقصة البنية التحتية في جنوب صباح الأحمد قريبا وأوامر البناء خلال عامين ، وفي جنوب سعد العبدالله رفعنا التوزيع إلى 200 قسيمة في الأسبوع وستوزع بالكامل خلال العام الجاري.

وفي مداخلاتهم خلال الجلسة أكد النواب حاجة القضية الإسكانية إلى حلول دائمة وجذرية، مشيرين إلى أن زيادة رأسمال بنك الائتمان ورغم كونه حلا مؤقتا إلا أنه خطوة كبيرة على الطريق الصحيح.

كما طالبوا بإحكام الرقابة على أسعار مواد البناء حتى يكون هناك انعكاس للقيمة الحقيقية للقروض التي سيحصل عليها المواطنون.

وفيما يلي تفاصيل الجلسة:

افتتح رئيس مجلس الأمة مرزوق علي الغانم الجلسة الخاصة أمس الثلاثاء لمناقشة التقرير الثامن للجنة شؤون الإسكان والعقار بشأن الاقتراح بقانون بتعديل الفقرة الأولى من المادة 6 من القانون رقم 30 لسنة 1965 بشأن إنشاء بنك الائتمان الكويتي.

واستعرض مقرر لجنة شؤون الإسكان والعقار د. عبدالعزيز الصقعبي من خلال عرض تقديمي الاتجاهات الرئيسة لحل القضية وتوضيح ما يتعلق بزيادة رأسمال بنك الائتمان.

وأوضح الصقعبي ان تلك الاتجاهات والتي وضعتها اللجنة كخطة عمل تتضمن ثلاثة محاور تتعلق بالإسراع في تنفيذ المدن الإسكانية الجديدة، ومكافحة الاحتكار وتنظيم سوق العقار، وزيادة المعروض واستدامة الرعاية السكنية.

وأضاف أن الاتجاه الأول الإسراع بشأن تنفيذ المدن السكنية الجديدة، يشمل إزالة العوائق أمام توزيع الأراضي السكنية في منطقة جنوب سعد العبدالله ، وتوفير الاعتمادات المالية اللازمة لتنفيذ البنية التحتية في جنوب صباح الأحمد، وتمكين بنك الائتمان من منح القروض لأصحاب الطلبات الإسكانية في المطلاع وجنوب خيطان.

وبين أن الاتجاه الثاني يتعلق بمكافحة الاحتكار وتنظيم سوق العقار من خلال المعالجة التشريعية لقوانين الكهرباء والماء، ورسوم التسجيل العقاري، ومكافحة الاحتكار، والأراضي الفضاء، وضريبة التملك.

وقال الصقعبي إن ذلك يتضمن إنشاء هيئة لتنظيم العقار يدخل ضمن اختصاصاتها التخصيص والتسجيل العقاري وأملاك الدولة والمهن العقارية.

وأضاف إن الاتجاه الثالث ضمن خطة عمل اللجنة يتعلق بزيادة المعروض واستدامة الرعاية السكنية ويتضمن وضع حلول مستدامة لسيولة بنك الائتمان وابتكار أدوات جديدة في تنفيذ المدن السكنية تضاهي المدن السكنية الحديثة.

وأوضح الصقعبي أنه فيما يخص قانون زيادة رأسمال بنك الائتمان فإنه يأتي ضمن الاتجاه الأول للجنة، وأن ما يتعلق بما تم الاتفاق عليه مع الحكومة هو زيادة رأسمال بنك الائتمان 300 مليون إضافة إلى تجديد قرض صندوق التنمية بملبغ 500 مليون ليصبح إجمالي المبلغ 800 مليون دينار ستحل مشكلة السيولة الحالية.

وكشف الصقعبي عن أن المناطق التي سيغطيها زيادة رأس المال وتجديد قرض صندوق التنمية بشكل فوري هي منطقة جنوب خيطان ،5 مناطق في مدينة المطلاع مع تغطية المناطق الثلاث المتبقية في الأشهر المقبلة.

ونفى الصقعبي أي ارتباط بين هذا القانون وقانون الدين العام، موضحا أن المبالغ اللازمة لرفع رأسمال بنك الائتمان ستؤخذ من الاحتياطي العام لصندوق التنمية.

وبين أن توزيع أذونات البناء سيتم فور صدور القانون؛ حيث ستخاطب المؤسسة العامة للرعاية السكنية بلدية الكويت لاتخاذ الإجراءات اللازمة لمنح أذونات البناء.

وأكد أن التوزيعات الكبيرة المقبلة تشكل تحديا للجهات المعنية في ضبط أسعار مواد البناء وتكلفة تشغيل الأيادي العاملة، مشيرا إلى أن اللجنة ستعقد اجتماعات مكثفة مع هذه الجهات للمتابعة والمحاسبة.

من جهته قال وزير المالية وزير الدولة للشؤون الاقتصادية والاستثمار عبدالوهاب الرشيد إن الحلول المقدمة في الجلسة الخاصة اليوم تعتبر "جسر عبور وقصيرة الأجل للقضية الإسكانية وتساهم في تمويل 11428 قسيمة".

وأكد الوزير الرشيد سعي الحكومة إلى وضع حلول مختلفة مستدامة للقضية الإسكانية، موضحا أنه تم التوافق مع لجنة شؤون الإسكان والعقار البرلمانية على زيادة رأسمال بنك الائتمان بقيمة 300 مليون دينار ستمول من الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية.

وأوضح أنه تم الاتفاق مع الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية ومجلس إدارة بنك الائتمان على إعادة جدول السندات البالغة 500 مليون دينار ما يعني إعادة توفير هذه المبالغ في خزانة بنك الائتمان ليصبح إجمالي المتوافر 800 مليون دينار.

وذكر إن مجلس إدارة بنك الائتمان قرر تكليف الإدارة التنفيذية بالبنك تفعيل المادة 7 من قانون إنشاء البنك التي تخول إمكانية قبض سندات أو اقتراض بنك الائتمان وبناء عليها سيقرر مجلس إدارة البنك الموافقة على إصدار السندات بقيمة مليار دينار من عدمها بعد إنهاء الدراسة.

وبين الوزير الرشيد أن تلك الحلول قصيرة الأجل ستوفر تمويل 11428 قسيمة "وهي ليست طموحنا لكنها بارقة أمل للمواطنين الذين ينتظرون الحصول على تمويل لوحداتهم السكنية".

ولفت إلى أنه "في حال الموافقة على الاقتراض أو إصدار سندات بقيمة مليار دينار فسيساهم ذلك في تمويل 14285 قسيمة حكومية أيضا تشكل أكثر من 30 في المئة تقريبا من إجمالي نسبة عدد الطلبات".

وأكد حرص الحكومة على إيجاد جملة حلول لتوفير تمويل البنية التحتية لمدينتي جنوب سعد العبدالله وجنوب صباح الأحمد إضافة إلى تطبيق جملة من الإجراءات حتى لا يصاحب التوزيعات ارتفاع في التكاليف.

وقدم الوزير الرشيد عرضا مرئيا شرح خلاله أن المؤسسة العامة للرعاية السكنية مقبلة على توزيع 31548 قسيمة حكومية في مدينتي المطلاع وجنوب عبدالله المبارك وتطمح لتوزيع 12 ألف وحدة سكنية سنويا.

وتابع إنه بهذا النمط سيكون إجمالي عدد القسائم التي سيتم توزيعها سنويا يفوق المعدل الذي يضمن استدامة بنك الائتمان وقد يؤدي ذلك إلى تعثر بنك الائتمان في أداء التزاماته مبينا أن "إجمالي عدد القسائم بناء على الخطة الإسكانية هو 99056 قسيمة".

وأضاف إنه لتحقيق استدامة التمويل العقاري في حل الأزمة الإسكانية بشكل فعال فإنه لا يمكن الاستمرار بالنهج الحالي ويجب دراسة الحلول المستدامة وعليه قام بنك الائتمان بالعمل على مشروع إعادة هيكلة التمويل العقاري في البنك.

وقال إن الهدف من المشروع هو إعادة هيكلة استراتيجية الإقراض وتحويل بنك الائتمان إلى جهة ذات تمويل ذاتي وتحديث خطة لاستدامة التمويل العقاري عن طريق تنويع مصادر الدخل واستحداث مصادر تمويلية أخرى.

وذكر الوزير الرشيد إنه تم التعامل مع شركة "ماكنزي آند كومباني" الاستشارية العالمية وتم وضع مشروع كامل في شهر مارس 2017 وتم الانتهاء من المشروع في شهر أغسطس 2018.

وأشار إلى أن الحل الأمثل الذي يحقق استدامة تمويل بنك الائتمان الكويتي هو اتخاذ مجموعة من القوانين والإجراءات تشمل مشروع قانون التمويل العقاري ومشروع قانون المطور العقاري وستتم مراجعتها وتعديلها.

وأوضح أن الإجراءات تتعلق بتحرير الأراضي التي سيتم تسهيلها للوصول إلى توافق كامل مع لجنة شؤون الإسكان والعقار البرلمانية بشأنها.

وقال إن إجمالي السيولة الحالية لدى بنك الائتمان تبلغ 869 مليون دينار وإجمالي الالتزامات حتى هذه اللحظة قيمتها 692 مليون دينار للمواطنين الذين وقعوا عقدا مع قرض بنك الائتمان.

وتابع إنه "وفقا لذلك فقيمة الفرق تبلغ حوالي 176 مليون دينار "نحو 582 مليون دولار" للمواطنين الذين لم يتقدموا حتى الآن إلى بنك الائتمان بطلب القرض".

ولفت الوزير الرشيد إلى أن لدى بنك الائتمان دينا مستحقا عبارة عن سندات بقيمة 500 مليون لمصلحة الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية.

وأشار إلى أن بنك الائتمان لديه التزام اليوم بتوفير قروض عقارية لعدد 12262 قسيمة حكومية في مدينتي

الراجحي: إقرار القانون سيتيح إعطاء أذونات البناء للمواطنين لـ 11428 ألف وحدة سكنية

اعتبر وزير الدولة لشؤون مجلس الأمة محمد الراجحي إقرار الاقتراح بقانون بشأن زيادة رأسمال بنك الائتمان في جلسة مجلس الأمة الخاصة أمس الثلاثاء "إنجاز يستحق الثناء".

وأكد الراجحي في تصريح صحفي إقرار الاقتراح بقانون بزيادة رأسمال بنك الائتمان الذي سيتيح إعطاء أذونات البناء للمواطنين لعدد 11428 ألف وحدة سكنية يعد انطلاقة فعلية لحلحلة القضية الإسكانية.

وكان مجلس الأمة وافق في جلسته الخاصة اليوم بالإجماع في المداولتين الأولى والثانية على الاقتراح بقانون بشأن زيادة رأسمال بنك الائتمان من أجل توفير السيولة اللازمة في البنك لتمويل قروض الوحدات السكنية.

الجمهور: شكراً للحكومة على تعاونها في حل هذه القضية وهي بداية الإصلاح

الصقعبي :لايوجد أي ارتباط بين القانون و"الدين العام" والمبالغ ستؤخذ من احتياطي التنمية

فهد الشريعان: رصد أسعار مواد البناء بشكل أسبوعي من قبل فرق التفتيش الميدانية

عبد الوهاب الرشيد: نمد يد التعاون مع المجلس لتحقيق وإنجاز القضايا العالقة

القضية الإسكانية تعد على رأس الأولويات الحكومية بناء على توجيهات رئيس الوزراء

مداخلة وزير التجارة فهد الشريعان

.. ووزير المالية عبدالوهاب الرشيد

.. ووزير الإسكان مبارك العرو